

مستقبل نظام السوق الحر

د. محمد عبد العزيز ربيع

تسببت أزمة أسواق العقار والبنوك الأمريكية التي بدأت في عامي 2007 و2008 على التوالي في دخول الاقتصاد الأمريكي في أزمة طاحنة، وانكشف هشاشة البنوك الأوروبية والأمريكية ومدى ترابطها، وتبلور أبعاد أزمة الديون الأوروبية. وفي ضوء تواصل تلك الأزمات وما تركته من آثار سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في أمريكا وأوروبا، ومنها ارتفاع معدلات البطالة، واتساع دائرة الفقر، وتزايد حالات الإفلاس الشخصية والتشرد، وتراجع الاستثمارات ومعدلات النمو الاقتصادي في أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي، فإن الأزمة اكتسبت اسم "الكساد الكبير". وبعد مرور 4 سنوات على أزمة سوق العقار وأكثر من 3 سنوات على أزمة البنوك، لا تزال الأزمة الاقتصادية مستمرة وأزمة الديون الأوروبية تزداد تعقيدا واتساعا يوما بعد يوم.

جاء رد فعل الحكومة الأمريكية وحكومات بعض الدول الأخرى على تلك الأزمات مباشرة وسريعا، قادها إلى العمل في اتجاهين متكاملين: انقاذ البنوك من خطر الانهيار ومدتها بالقروض، والتوسع في الانفاق وخفض الضرائب بهدف تنشيط الاقتصاديات الوطنية. كما قامت البنوك المركزية بخفض نسب الفائدة على القروض بهدف تشجيع الشركات على الاقتراض والاستثمار وتشجيع المستهلكين على الاقتراض والانفاق، وبالتالي الإسهام في تنشيط الاقتصاد. وفيما يمكن القول أن هذه السياسات ساعدت على إعادة بعض الثقة لأسواق المال ووقف عملية التدهور في معدلات النمو الاقتصادي، إلا أنها لم تستطع حل مشكلة واحدة من المشاكل التي رافقت وقوع تلك الأزمات أو تبعاتها. بل تسبب الفشل في تعرية مشكلة العجز الكبير في ميزانية الحكومة الفدرالية الأمريكية ومعظم الحكومات الأوروبية، خاصة ذات المديونية المرتفعة، والتوجه باللوم عليها والإدعاء بأنها سبب الأزمات والمشاكل.

نتيجة لهذا التطور في رؤية الأزمة وأسبابها، ارتفعت العديد من الأصوات المحافظة في أمريكا وأوروبا مطالبة بخفض العجز في الميزانيات الحكومية باعتباره المدخل لحل المشاكل، والأداة الأقدر على إعادة هيكلة الاقتصاديات الوطنية ووضعها مجددا على طريق النمو والازدهار. ومع أنه لا يوجد دليل على أن أي من هذه الإدعاءات صحيح، إلا أن فشل مختلف الحكومات في بلورة سياسة بديلة من ناحية، ونجاح القوى المحافظة في الاستيلاء على مجلس النواب الأمريكي والسلطة في بريطانيا من ناحية ثانية، جعل خفض العجز في الميزانية يغدو الحل السحري الذي يتطلع إليه الحكام، والدواء المر الذي ينتظره

الشعوب. وفيما كان من المفروض أن يرافق الخفض في الانفاق زيادة في الضرائب، إلا أن قوى اليمين رفضت رفع نسبة الضريبة على الأثرياء أو حتى فرض ضريبة استثنائية مؤقتة. لذلك، اتجهت الحكومات على جانبي الأطلسي إلى تبني سياسات تقشفية تقوم أساسا على خفض المعونات التي تقدمها الدولة للفقراء، وإعادة النظر في برامج التأمين الصحي والتأمينات الاجتماعية، وخفض ميزانيات المدارس، ورفع الرسوم على الدراسة في الجامعات الرسمية، وغير ذلك. ولقد نتج عن هذه السياسة شيوع الاضرابات والمظاهرات ووقوع صدامات بين البوليس والمتظاهرين في العديد من مدن أوروبا وأمريكا.

ولما كانت الفلسفة الرأسمالية هي أحد مكونات نظام حياة الدول الغربية عامة، وأن نظام السوق الحر تفرع عن تلك الفلسفة، فإن دراسة علاقة ذلك النظام بالأزمة لم تحظى بعناية. وفي الواقع، أثبتت الأزمتان الاقتصادية والمالية ان نموذج الإدارة المستند إلى فلسفة التنظيم الذاتي للأسواق الحرة غير كفاء وغير عادل. وحيث أن كل نظام غير كفاء وغير عادل لا يمكن أن يخدم قضية، فإن نظام السوق الحر ليس صالحا وليس في مقدوره أن يعمر طويلا. إذ فيما تسبب ذلك النظام في فقدان ملايين العمال وظائفهم وتدمير حياة عشرات الملايين من الفقراء حول العالم، تاركا العديد منهم بلا عمل أو أمل، أدى إلى توسعة فجوتي الدخل والثروة بين الطبقات الاجتماعية والدول، وتقويض القاعدة الصناعية لبعضها مثل أمريكا وبريطانيا.

يشير التاريخ إلى أن الأزمات الاقتصادية حين تطول تتحول إلى أزمات اجتماعية قد تتطور إلى ثورات شعبية تطيح بالنخب السياسية والاقتصادية، وتعيد تشكيل نظم الحياة على اسس جديدة. فهل ستؤدي هذه الأزمة إلى الاطاحة بنظام السوق الحر وتحرير فقراء العالم من استغلال أثريائه؟

مع تفاقم مشاكل الفقر والبطالة وأزمة العقار الأمريكية والديون الأوروبية والعجز في الميزانيات الحكومية، واتساع نطاق الاحتجاجات الشعبية وضعف الأمل في حدوث تغير كافي في المستقبل القريب، إلا أنني لا أتوقع سقوط نظام السوق الحر قريبا. فالأزمات المجتمعية تدفع عامة الناس أولا نحو الماضي وليس نحو المستقبل، نحو الالتفاف حول التيارات الثقافية المحافظة والفلسفات القديمة التي لعبت دورا ايجابيا في حياة الناس سابقا، وإن كان الزمن قد تجاوزها. ولما كانت الرأسمالية تشكل مع الديمقراطية فلسفة الحياة الغربية، فإن التغيير حين يأتي سيكون على حساب الرأسمالية والديمقراطية معا، ما يجعل من الصعب أن يتخيل الناس حدوث مثل هذا التطور، ومن الأصعب أن يتخيلوا أنفسهم مشاركين في إحداثه.

ومع أنه ليس هناك عيب في رأسمالية ذات وجه إنساني كنظام إنتاج وإدارة اقتصادية، إلا أن السوق الحر قام باختطاف الرأسمالية قبل حوالي 30 سنة، واحتكار العمل باسمها فيما كان يقوم بتدمير روحها الإنتاجية وما لها من مسحة إنسانية. وهذا فتح المجال لقيام المال بشراء ضمائر السياسيين وربطهم بحباله بروابط مصلحة وتقويض العملية الديمقراطية، فيما كان الإعلام يقوم بتزييف وعي الجماهير وقيادتها إلى السكوت على قيام نخبة صغيرة بمصادرة إرادتها، ما جعل العملية الديمقراطية وصناديق الاقتراع تفقد قدرتها على تغيير القيادات الفاشلة وتصحيح الأخطاء. وفي سبيل تكريس الأمر الواقع، قام الإعلام بالتعاون مع تيار اليمين السياسي بجر عامة الناس إلى مستنقعات الجهل والعودة مجدداً إلى عهد التفرقة العنصرية ولوم الآخر، وتحميله مسؤولية ما تعانيه من فقر وحاجة وتخبط. وهذا يعني أن التيارات التقدمية التي تطرح فكراً بديلاً لما هو قائم وتسعى لخلق مجتمع جديد يعمه السلم، وتأسيس نظام إدارة اقتصادية يجمع بين الكفاءة والعدالة لن يكتب لها النصر قريباً. لذلك، أتوقع أن تسير الأمور من سيء إلى أسوأ، وأن يمر العالم بأزمة اقتصادية كبيرة تأتي في أعقاب فشل سياسة التقشف قبل أن تتجه عامة الناس إلى البحث عن بديل وتبدأ في الارتياح لفكرة التضامن العالمي ضد الظلم والفقر والجهل، ومن أجل تحقيق عدالة اجتماعية للجميع.

د. محمد ربيع

www.yazour.com